

## مقال مراجعة موضوع: الاتجاهات الحديثة في حل مشكلة تنازع القوانين

م.م الاء محمود شاكر رشيد

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية

### Topic review article: Modern Trends in Resolving Conflict of Laws

Assistant Professor Alaa Mahmoud Shaker Rashid

University of Kirkuk / College of Law and Political Science

**المقدمة:** يُعد تنازع القوانين أحد أهم التحديات التي تواجه القانون الدولي الخاص، حيث يثور التساؤل عن القانون الواجب التطبيق على علاقة قانونية ذات عنصر أجنبي. وقد تطورت المناهج والنظريات القانونية لمعالجة هذه المشكلة على مر العصور، إلا أن القرن الحادي والعشرين شهد اتجاهات حديثة تستجيب لطبيعة العلاقات الدولية المتغيرة والاحتياجات المتزايدة للعدالة واليقين القانوني<sup>(1)</sup>.

### أولاً: الأسس التقليدية لحل تنازع القوانين:

اعتمدت النظم القانونية التقليدية على ما يُعرف بنظرية "الإسناد" أو "قواعد التنازع"، والتي تقرر القانون الواجب التطبيق استناداً إلى ضابط إسناد محدد (مثل الجنسية، الموطن، موقع المال، أو مكان إبرام العقد)<sup>(2)</sup>، وقد سادت هذه المنهجية في القوانين المدنية، بينما اتجهت

(1) ناصر مسعود الكلي، الاتجاهات الحديثة بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على دعاوى المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية، بحث منشور في مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، مجلد 3، العدد 1، السنة 2023، ص 398.

(2) د. هشام علي صادق، المطول في القانون الدولي الخاص، الجزء الأول "تنازع القوانين"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014، ص 109 وما بعدها. وينظر قريب من هذا المعنى د. زانا اسماعيل عزيز وسناء جمعة حسن، دور المرأة في قواعد الاسناد المتعلقة بالزواج واثاره، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 1، 2024، ص 240. وينظر أيضاً يوسف العلي، مدى صلاحية قواعد تنازع القوانين لحكم التعاملات التي تتم

الأنظمة الأنجلو-أمريكية إلى اعتماد معايير أكثر مرونة كـ"المصلحة الحكومية" و"الارتباط الأوثق".

### ثانياً: الاتجاهات الحديثة في معالجة تنازع القوانين:

شهدت العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في معالجة تنازع القوانين، ويتجلى ذلك في عدد من الاتجاهات الحديثة، أبرزها:

1. **التخلي الجزئي عن قواعد الإسناد الجامدة:** أصبح الميل واضحاً نحو اعتماد معايير مرنة تُراعي العدالة والظروف الواقعية لكل حالة، فعلى سبيل المثال، في العقود الدولية، تُفضل العديد من النظم القانونية معيار "المكان الأكثر ارتباطاً" أو "القانون الأكثر صلة" بالعلاقة القانونية.

2. **توسيع نطاق الإرادة الذاتية للأطراف:** أُعطي المتعاقدون في العقود الدولية حرية أكبر في اختيار القانون الواجب التطبيق، سواء صراحة أو ضمناً، وقد أقرت بذلك معظم الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية روما الأولى (1980) بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية<sup>(1)</sup>.

3. **الاتجاه نحو التوحيد التشريعي:** سعت بعض الاتفاقيات الدولية إلى تجاوز إشكالية التنازع أصلاً من خلال توحيد القواعد الموضوعية، كما هو الحال في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود

---

على شبكة الانترنت، بحث مقدم للمؤتمر الاول حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية بمركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، المجلد 2، 2003، ص 240.

(1) د. مراد صائب محمود، و م. هلو محمد صالح، فاعلية مبدأ الخضوع الارادي في تحديد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العراقية، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص 530.

البيع الدولي للبضائع (CISG) ويهدف هذا الاتجاه إلى تجنب تطبيق قوانين متعددة على علاقة واحدة<sup>(1)</sup>.

4. استخدام مبادئ وقواعد القانون المقارن والأنظمة المختلطة: بات من الشائع استعارة حلول من أنظمة قانونية مختلفة بهدف التوفيق بينها وخلق منظومة متوازنة تراعي مصالح متعددة، وهو ما يتجلى في بعض المحاكم الدولية والتحكيم التجاري الدولي.

5. تصاعد دور التحكيم والقضاء الدولي الخاص: في إطار العقود الدولية، يُلاحظ تزايد اللجوء إلى التحكيم، الذي يمنح الأطراف حرية أكبر في اختيار القانون، كما أن المحاكم التحكيمية باتت تعتمد مناهج مرنة تتجاوز القيود التقليدية، مستخدمة مفاهيم مثل "Lex Mercatoria" أو "القانون التجاري العابر للحدود".

ثالثاً: التحديات المستجدة في ضوء الاتجاهات الحديثة: رغم هذه الاتجاهات الإيجابية، لا تزال هناك صعوبات تعيق الوصول إلى حل مُرضٍ لتنازع القوانين، من بينها:

1. غموض بعض معايير الإسناد الحديثة وصعوبة توقع نتائج تطبيقها.

2. محدودية فاعلية الاتفاقيات الدولية في ظل تباين نظم المصادقة والانضمام.

3. إشكالية تعارض القوانين مع القواعد الآمرة أو النظام العام في الدولة المختصة.

**الخاتمة:** إن الاتجاهات الحديثة في معالجة تنازع القوانين تعكس تطوراً منطقياً نحو تحقيق التوازن بين العدالة واليقين القانوني في العلاقات ذات الطابع الدولي، غير أن فاعلية هذه الاتجاهات تظل مرهونة بإرادة تشريعية وقضائية واعية تُراعي الخصوصيات القانونية والسياسية لكل نظام قانوني، مع ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتطوير أدوات قانونية أكثر مرونة وشمولاً.

---

(1) م.م زانا اسماعيل عزيز، ود. اميد صباح عثمان، القانون الواجب التطبيق على عقد البيع بالمزاد العلني الالكتروني الدولي، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 36، 2018، ص15.

## قائمة المصادر

1. د. زانا اسماعيل عزيز وسناء جمعة حسن، دور المرأة في قواعد الاسناد المتعلقة بالزواج واثاره، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد1، 2024.
2. م. م. زانا اسماعيل عزيز، ود. اميد صباح عثمان، القانون الواجب التطبيق على عقد البيع بالمزاد العلني الالكتروني الدولي، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد36، 2018.
3. د. مراد صائب محمود، و م. هلو محمد صالح، فاعلية مبدأ الخضوع الارادي في تحديد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العراقية، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد1، 2019.
4. ناصر مسعود الكبي، الاتجاهات الحديثة بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على دعاوى المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية، بحث منشور في مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، مجلد 3، العدد1، السنة 2023.
5. د. هشام علي صادق، المطول في القانون الدولي الخاص، الجزء الأول "تتازع القوانين"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.
6. يوسف العلي، مدى صلاحية قواعد تتازع القوانين لحكم التعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، بحث مقدم للمؤتمر الاول حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات الالكترونية بمركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، المجلد2، 2003.